الفصل السابع

التجميد
في ذروة الصيف

obeikandl.com

obeikandl.com

عندما عدت إلى قطر مع أسرتي، في مطلع شهر يوليو ١٩٩٦، كانت حرارة الجو في منطقة الخليج على أشدها، وكانت درجة الحرارة في قطر أعلى من ٤٠ درجة سيليزيوس في الظل. وكان الكثير من القطريين، مثل سكان بقية دول الخليج، قد غادروا المنطقة في عطلة بأحد الأماكن الأكثر برودة، خاصة في أوروبا، وبعض الدول العربية الأخرى مثل مصر ولبنان.

وفي مقابل هذه الحرارة الشديدة التي استقبلتنا في قطر، بدأت رياح باردة تهب علينا من المؤسسات السياسية في العالم العربي. فانعقدت قمة طارئة لرؤساء دول الجامعة العربية في القاهرة، بعد أسابيع قليلة من فوز بنيامين نتنياهو في الانتخابات بإسرائيل، وطلبت من الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل بأن تجمد هذه العلاقات. وكان القرار الذي تصدر العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام العربية، موجها بالطبع وقبل أي أحد آخر إلى الدول التي وقعت منذ فترة قصيرة على اتفاقيات مع إسرائيل لفتح مكاتب لتمثيل المصالح فيها، مثل: المغرب، تونس، موريتانيا، سلطنة عمان وقطر. بينما تم تصنيف مصر والأردن في مجموعة مستقلة، لأن علاقاتهما مع إسرائيل قائمة على اتفاقيات سلام رسمية تم التوقيع عليها، وتضمنت تنازلات إقليمية، من جانب إسرائيل «لإعادة الأرض المحتلة»، وفقا للنص العربي.

ووفقا للمعتاد في قرارات القمة العربية، على كل دولة أن تفسر القرار العام بطريقتها الخاصة والمستقلة. واضطرت قطر إلى حسم الأمور سريعا، وأعلن وزير خارجيتها في ١٣ يوليو ١٩٩٦ عن إلغاء افتتاح مكتب التمثيل التجاري، الذي كانت قطر تعتزم افتتاحه في تل أبيب. ومن أجل توضيح هذه الخطوة، دعا (وزير الخارجية القطري) إسرائيل إلى «إعادة التفكير في مواقفها المتطرفة»، وحث رئيس

الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على عدم الاعتراض على مبدأ «أرض مقابل السلام». كما ربط الوزير خطوة قطر بقرار الجامعة العربية عندما أضاف أن قرار إعادة النظر في العلاقات التجارية مع إسرائيل تم اتخاذه بالتعاون مع بقية الدول العربية. ومع ذلك، ومن أجل ترتيب إعلانه بشكل ما، ذكر وزير الخارجية القطري في نفس الوقت أن في بلاده ممثلية لوزارة الخارجية الإسرائيلية تعد لافتتاح مكتب لتمثيل المصالح التجارية.

وبصورة عملية، كان الإعلان القطري يعني تجميد الوضع الذي كان قائما لحظة اتخاذ قرار الجامعة العربية، في تلك الفترة التي لم تكن قد شهدت بعد بدء الترتيبات الفعلية لافتتاح مكتب تمثيل المصالح القطرية في إسرائيل، بينما كانت الممثلية الإسرائيلية قد تم افتتاحها رسميا في الدوحة، في نهاية مايو ١٩٩٦ (في شهر أغسطس من تلك السنة قامت حكومة إسرائيل بتعييني مديرا لمكتب تمثيل المصالح). وكان القرار بتجميد الوضع القائم في العلاقات مع إسرائيل عند المستوى الذي وصلت إليه في ذروة حرارة الصيف، هو التفسير القطري لمطالب الجامعة العربية من تلك الدول التي لها علاقات مع إسرائيل، حيث أبقت قطر الباب مفتوحا أمام استمرار تقدم العلاقات مع إسرائيل عندما يلوح الأمل باستئناف المسيرة السياسية. وبالفعل، حظيت قطر بإشادة الجامعة العربية على قرارها بتأجيل افتتاح مكتب تمثيل مصالحها في إسرائيل، وبدا أن قرار الإمارة حقق النتائج المطلوبة.

ولكن الأمر لم يتوقف عند مطالب الجامعة العربية والضغوط الخارجية. فإلى جانب ذلك كان ينبغي على القيادة القطرية أن تواجه أيضا الرأي العام الداخلي، الذي وجد صعوبة ما حتى ذلك الوقت في قبول العلاقات مع إسرائيل. وكان هذا

بصفة خاصة على أساس التقارير اليومية والتحليلات التي كانت تظهر في الإعلام القطري، والتي كانت تهاجم مواقف الحكومة الجديدة في إسرائيل. لذلك على سبيل المثال، جاء المقال الافتتاحي لجريدة «الراية»، الصادرة في قطر، بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩٦، ليتهم إسرائيل بأنها تجر الشرق الأوسط إلى الحرب، وأكد أن تحركات جيش الدفاع الإسرائيلي وتصريحات قادة إسرائيل تؤكد النوايا العدوانية للدولة الصهيونية، ودعت الصحيفة الدول العربية إلى «تشكيل جبهة مشتركة لمواجهة سياسة الحكومة الإسرائيلية. في ذلك اليوم أكدت صحيفة «جالف تايمز» القطرية أن «حكومة اليمين في إسرائيل، تريد عرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط عبر أسلوبها المتعنت والتصريحات المتطرفة التي يعلنها رئيس الوزراء نتنياهو». وأكدت تقارير أخرى أن قرار إسرائيل بتوسيع المستوطنات وإحاق الأذى بالفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا». واستمرارا لهذا الخط، نشرت صحيفة «جالف تايمز» كاريكاتيرا بعد ذلك بيومين عن أزمة الفلسطينيين فصورتهم الصحيفة محبوسين في معتقل تعلوه نجمة داود، بينما تهرب حمامة السلام من بين القضبان التي قف خلفها أحد الفلسطينيين. وكان الإعلان القطري عن تجميد العلاقات مع إسرائيل والمقالات المنشورة في الصحف والتي عرضت ذلك الإعلان بالتفصيل كمبادرة لإبطاء معدل تقدم العلاقات مع إسرائيل، كانت جميعها دليلا على أنه من الصعب التحرر من الضغوط التي بدأت تتراكم لدى الرأي العام المحلي.

كإسرائيليين جئنا رغم ذلك لفتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في إمارة عربية بقلب الخليج العربي، كان شعورنا تجاه هذه التطورات هو الاندهاش من التغير الذي حدث من النقيض إلى النقيض في طرفة عين. فقبل ذلك بعدة أشهر فقط تحدث الجميع بمصطلحات تنمية التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط والتطبيع التدريجي في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، والآن تبدلت

الرسالة، ووضعت الشروط بوضوح، والتي تقضي بأنه لن يكون هناك أي تقدم في العلاقات قبل أن تتضح المواقف إسرائيل السياسية من عملية السلام وأن تتعهد بتجميد الاستيطان. وبالفعل بدت العلاقة الوطيدة أوضح من ذي قبل بين وضع المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وتطور العلاقات مع الدول التي تقع في الصف الثاني بالعالم العربي، وعلى الرغم من ذلك، فإننا كمسافرين على قطار السلام، نعرف جيدا حجم الجهود التي بذلت لخلق واقع مختلف في المنطقة، كان من الصعب علينا تفهم كبح الفرامل فجأة.

منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أي قبل ٣ سنوات من ذلك، كان النمط السائد هو انه في مقابل تقدم المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، ومن أجل تشجيع استمرار التقدم، نشأت علاقات بدرجات متفاوتة بين بعض الدول العربية في شمال أفريقيا والخليج العربي مع إسرائيل. وفجأة، ذات صباح مشرق، بعد وقت قصير جدا مما أسفرت عنه العملية الديمقراطية من تبادل السلطة في إسرائيل، بدأ هذا النمط في التراجع ليعود النهج التقليدي في العالم العربي، والذي يطلب وضع شروط أمام إسرائيل قبل تحقيق أي تقدم إضافي. وكان المعنى الفعلي والفوري لذلك، الظاهر في تصريحات الزعماء العرب، أن هذه الدول العربية، التي بدأت في الانفتاح تدريجيا على إسرائيل بعد اتفاقيات أوسلو، انتقلت في ذروة صيف ١٩٩٦ من تطوير وتفعيل العلاقات إلى حالة الجلوس إلى جانب الجدار وانتظار ما يستجد. وكان لهذا التغيير تداعيات متوقعة وفورية أيضا على مستقبل العلاقات الحديثة بين إسرائيل وقطر.

أن تكون إسرائيليا في قطر

في الأيام الأولى من افتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، كانت

الأحداث السياسية العاصفة جزء من المشهد الذي تابعه لمكلفون بإقامة المكتب، بكل تفاصيله. وكانت هناك مخاوف من توقف عملية السلام، فتتوقف معها مسيرة التطبيع الذي بدأ بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي، مما أثرَّ بشكل واضح على جهود تأسيس العلاقات التي تشكلت بين قطر وإسرائيل. وفي نفس الوقت، فإن تداعيات القرار القطري على إبطاء وتيرة تقدم العلاقات مع إسرائيل، والذي كان يستهدف الضغط على الحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو، اثر بشكل كبير وفعلي على حياتنا اليومية أيضا.

وتأكدت بسرعة من أن إقامة مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في دولة عربية بعيدة تمثل تحديا غير بسيط. كان كل شيء جديدا وغير معروف لكلا الجانبين، الإسرائيلي والقطري على حد سواء. وكانت الخطوة الأولى هي البحث عن منزل ملائم. ولكن في قطر، لم يكن مسموحا لغير المواطنين القطريين بتملك العقارات، وامتنع كثيرون منهم عن تأجير منازلهم للممثلية الإسرائيلية الجديدة. ومع رئيسة إدارة الأملاك بوزارة الخارجية مائير حليفة، أجريت بحثا دقيقا في ضواحي الدوحة للبحث عمن يملك مبنى مناسبا ويكون مستعدا للخروج عن الصف فيؤجره لنا. في نهاية الأمر وجدنا المنزل المناسب في «كومباوند» نموذجي ضمن حي مغلق يقع فيه ٣٠ منزلا خاصا آخر، وكان في وسطه نادي مشترك يستخدمه كل السكان. وكانت ذلك أفضل من السكن في فيلا تقع في منطقة نائية لأن سكان الكومباوند كان أغلبهم من الأجانب العاملين في شركات النفط الدولية العاملة في قطر – وكان بوسع أبناء هذه الأسر تنمية حياتهم الاجتماعية وممارسة أنشطة رياضية في مكان آمن بالقرب من منازلهم. وكان لذلك أهمية كبيرة في المدينة التي ينقصها مراكز ترفيهية كبيرة، مثل تلك الموجودة في كبرى مدن العالم، ولم يكن بها تقريبا أبراج

سكنية مشتركة. وبصفتي منضم حديثا إلى جالية الأجانب المقيمين بالدوحة كان ذلك مفاجأة طيبة عندما وافق أصحاب الكومباوند – الذين ينتمون إلى إحدى العائلات المهمة في قطر – دون تردد على تأجير إحدى فيلاته هناك لاستخدامها كمقر رسمي لرئيس مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة. وعلى خلفية الواقع الذي كان يحيط بنا آنذاك، كان ذلك إشارة إيجابية مهمة.

وكانت الخطوة التالية هي العثور على مدرسة لأولادنا «نيطع» و«تومار». وعبر استفسار قصير تبين أن أغلب أبناء السكان الأجانب التحقوا بمدرسة : «Doha English speaking school»، ولذلك فور وصولي إلى قطر مع أسرتي، ذهبت إلى إدارة المدرسة لمعرفة كيف يمكنني تسجيل أولادي في السنة الدراسية القادمة. كان الاستقبال الأولي وديا جدا، ولكنهم فوجؤوا هناك أيضا عندما علموا أني إسرائيلي مهتم بالانتقال للإقامة في الدوحة مع أسرتي. كان واضحا أن تسجيل أطفال إسرائيليين في المدرسة حدثا استثنائيا بصفة خاصة حتى بالنسبة لإدارة المدرسة التي يرجع أغلب مسؤوليها إلى أصول بريطانية. وعلى ضوء ذلك طالت الإجراءات أكثر من المعتاد، حتى تم الحصول على كل الموافقات المطلوبة كي يلتحق الأطفال بالمدرسة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى انه بعد إتمام تسجيل أطفالنا وأطفال الإسرائيليين الذين بعثوا بعدنا إلى الدوحة، تم استقبالهم في المدرسة بأذرع مفتوحة، سواء من جانب المدرسين أو بقية التلاميذ. وقد ساعد ذلك كثيرا على تأقلم أول أطفال إسرائيليين يصلون إلى الدوحة.

ولكي نضمن دورا فاعلا لمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية كان علينا أن نرتب الكثير من الأمور الأخرى والمتنوعة، وفي ظل غياب سوابق محلية يمكن الاسترشاد بها، كان علينا التماس الطريق في الظلام والحذر كي لا نتعثر في أي من الصخور

الملقاة في الطريق. وقد تعثرنا بهذه الصخور والعراقيل من مرة لأخرى عندما كان مطلوبا منا إنهاء بعض الإجراءات الإدارية، التي يمكن إنهاؤها في الظروف العادية خلال دقائق، والتي تحولت إلى مشروع طويل ومعقد – بسبب الخلط الذي يمكن فصله بين البيروقراطية والضرورة التي استشعرتها السلطات القطرية للتعبير عن عدم رضاها عن مواقف حكومة إسرائيل. وفي خلفية ذلك، يعود الواقع الشرق الأوسطي ليرتدي وجهه القديم، والإعلام العربي الذي يقتفي اثر كل خطوة قطرية بعدسة مكبرة، ليشدد لهجته في الانتقادات الموجهة إليها بسبب علاقاتها مع إسرائيل.

في هذا الواقع بدت أهمية كبيرة وواضحة للقاءات الشخصية وللتفاصيل الصغيرة التي تشكل فسيفساء محاولات تأقلمنا في دولة عربية بقلب الخليج. وكما أثرت عملية اتخاذ القرارات في المستويات العليا وبيانات الحكومة القطرية، أثرت على العلاقات مع إسرائيل، تم التعبير على المستوى الفوري والمباشر عن موقف الناس من كل فئات الشعب، الذين كان عليهم ان يتكيفوا لأول مرة مع تواجد ممثلين إسرائيليين رسميين في قطر. وبدا الأمر بوضوح في كل لقاء وفي كل عملية كانت تتطلب تسوية الجليد، وكان من الضروري تهدئة مشاعر الشك والريبة، التي نمت على مر سنوات طويلة في قلب سكان المنطقة تجاه إسرائيل.

وكان ثمة مثال صارخ لذلك حين قررت ذات صباح فتح حساب في البنك. في تلك الأيام الأولى لي في قطر، كان مكتبنا وإقامتنا في فندق شيراتون الدوحة، ولذلك نزلت من غرفتي قاصدا فرع «بنك قطر الوطني»، الذي كان يقع في أحد أركان بهو الاستقبال بالفندق.. كان ذلك فرعا صغيرًا جدًا، عبارة عن «كاونتر» معزول مخصص بالأساس لخدمة نزلاء الفندق، من أجل تغيير العملات الأجنبية إلى الريال القطري أو تحويل مبالغ مالية من خارج الدولة. ومن سذاجتي اعتقدت أن فرع

البنك اعتاد التعامل مع الأجانب بما يجعل من السهل عليه أن يفتح حسابا بنكيا لدبلوماسي إسرائيلي. وكان اختيار بنك قطر الوطني، في مقابل بقية البنوك الأخرى التي تعمل في قطر، كان راجعا أيضا إلى الإعلانات البنك في وسائل الإعلام التي تصفه بأنه «أكبر وأقدم بنك في الدولة»، مع الإشارة إلى أن له «علاقات دولية متشعبة في مختلف عواصم المال المركزية في العالم».

عندما دخلت إلى فرع البنك لم يكن هناك أحد سواي. توجهت إلى الموظف الذي كان جالسا خلف نافذته الصغيرة، غارقا في إدخال بعض البيانات. كان يعرفني بالطبع، وكان يعرف أني رئيس مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية، لأنني دخلت هذا الفرع مرة أو مرتين قبل ذلك لتغيير دولارات إلى العملة المحلية، الريال القطري. استقبلني الموظف كعادته بترحاب وود كثير، ولكنه عندما علم أني لم آت هذه المرة لتنفيذ عملية بسيطة، وإنني أطلب فتح حساب بنكي في هذا الفرع، أوضح لي أن الأمر لا يقع ضمن اختصاصاته. وبلهجة يبدو فيها الاعتذار أكد الموظف أن قرار فتح الحسابات الدائمة من سلطات مدير الفرع فقط، وأشار إلى باب مغلق إلى جوار المكتب الصغير.

قرعت الباب الزجاجي. ومن الجانب الآخر سمعت صوتا ثقيلا يدعوني إلى الدخول باللغة العربية. عندما فتحت الباب رأيت المدير القطري بجسده الضخم جالسا في غرفته التي تقع في الزاوية، خلف مكتب خشبي فاخر، عليه رفان مكدسان بالأوراق ولكنهما كان موضوعين في ترتيب أنيق. بدا لي أنه فوجئ تماما برؤيتي واقفا عند باب مكتبه، ولكن وفقا للطريقة القطرية في إدخال الضيوف، طلب مني الدخول فورًا، ودعاني إلى الجلوس على مقعد في الزاوية على الجانب الثاني من مكتبه، بينما طلب من سكرتيره أن يحضر لنا شايا ساخنا.

وفي خلال دقائق قليلة جاء الشاي العربي الثقيل والمغلي في أكواب زجاجية صغيرة ومزخرفة. رشفنا الشاي ببطء، بينما مدير الفرع الذي كان واضحا من نظراته انه يعرف جيدا من أكون، وبدأ في الحديث. كان مهتما جدا بمعرفة رأيي وانطباعاتي العامة عن قطر، وتحدث بلطف عن المواجهة الصعبة مع الطقس الحار والقائظ خلال شهر أغسطس في الخليج، وروى أنه يكثر من الذهاب للسباحة في الفندق كي ينعش نفسه طالما أنه لن يحظى بالسفر هذا الصيف في عطلته المعتادة إلى أوروبا.

واستمر المدير لدقائق طويلة في الحديث عن أي موضوع يخطر على باله، بشرط ألا تكون له علاقة بأعمال البنك وألا يكون مثار جدل وخلاف من الناحية السياسية. وطبعا شاركته الحديث بأدب من أجل خلق انطباع جيد لدى مدير الفرع، وحتى أثبت له إننا الإسرائيليون نمتلك قدرة كبيرة على الصبر، على أمل انه في نهاية الحديث سوف يقوم بالتوقيع على فتح حساب لي في البنك. وبعد نصف ساعة، وتناول ٣ أكواب من الشاي العربي الثقيل، قررت أنه قد حان الوقت لمحاولة الوصول إلى النقطة التي جئت من أجلها أساسا، وبدرت بطرح طلبي بفتح حساب بنكي في فرعه. عندئذ فقط، رد المدير على طلبي بأدب وبابتسامة عريضة، وأوضح لي أنه من أجل فتح حساب بنكي ينبغي علي التوجه إلى المقر الرئيس لبنك قطر الوطني، الموجود في وسط المدينة.

تركت مدير الفرع بأدب وسارعت إلى مغادرة الفندق مستقلا سيارة استأجرناها، وطلبت من السائق أن يوصلني إلى المقر الرئيسي لبنك قطر الوطني. سرنا بموازاة كورنيش الدوحة على الخليج، الذي كان في ذلك الوقت الحار من الصباح خاليا تقريبا من الناس، وعبرنا ميدانا تقع في منتصفه نافورة مياه على هيئة

فنجان قهوة بدوي تقليدي كبير الأبعاد. وبعد عدة مئات من الأمتار عبرنا ميدانا أكثر جمالا من سابقه، وكان مزخرفا بالنباتات الخضراء وصدفة ضخمة قلبها ابيض موضوعة مفتوحة لتسقط بها المياه، ذكرى لأيام مرت منذ ٧٠ سنة عندما كان صيد المحار هو أحد أهم أعمدة الاقتصاد المحلي.

كانت الحركة ضعيفة للغاية، وبعد دقائق عديدة كنت أقف على الرصيف أمام مبنى متعدد الطوابق يمثل المركز الرئيسي لبنك قطر الوطني. كان المبنى يقع في منتصف حي الأعمال بالعاصمة، وكانت حوائطه الخارجية مكسوة برخام رائع ذو لون وردي. ويعكس مظهره الفاخر قوة مالية ومنهج عملي عصري على حد سواء، بما يجعل عملائه يشعرون بأن هذا المبنى هو فعلا مقر بنك دولي من الدرجة الأولى، فتزول كل مخاوفهم مع الدخول من أبوابه. ولكن بعد المقابلة الأولى التي أجريتها هذا الصباح، كانت مخاوفي ومشاعر قلقي مختلفة، بل وزادت قوتها على ضوء الصورة التي برزت لي من الجانب الثاني للباب الدوار الذي يدخل الناس من خلاله إلى البنك. فخلافا للمظهر الخارجي للبنك الذي يتميز بمسحة غربية وعصرية، ذكرتني الإدارة الموجودة بين جدر نه على الفور بأنه موجود في قلب الشرق. فخلف النوافذ الزجاجية جلس موظفون رجال فقط، بعضهم قطريون، والباقي موظفون أجانب كان يبدو عليهم أنهم من الهند أو باكستان، وكان أغلب عملاء البنك المتواجدين آنذاك من القطريين المحليين، حيث كانوا يرتدون ملابسهم التقليدية المتمثلة في الثوب الأبيض، بينما كانت النساء مكسوة بالسواد من قمة رأسها وحتى كعب قدمها. وثارت الشكوك والريبة في قلبي: ألن يخشى البنك من الاستجابة لطلبي؟ هل سيكون مستعدا للمخاطرة وإثارة غضب بعض عملائه؟ من في العالمين العربي والإسلامي يرضى بأن يدار حسابه في نفس البنك الذي يدار فيه

حساب دبلوماسي رسمي يمثل دولة توصف على مدار الساعة بأنها تزعزع السلام والاستقرار في المنطقة كلها؟.

رغم شكوكي ومخاوفي، توجهت إلى أحد النوافذ الزجاجية الخالية، وبنبرة حديثي الطبيعية جدًا، والتي نجحت في استحضارها، عرضت طلبي المتواضع برغبتي في فتح حساب في البنك. وبعد ثواني قليلة جاءني الدليل على أنه لا ينبغي أن يفقد الإنسان يقينه وأمله، عندما أجاب الموظف – الذي كان من أصول هندية على ما أعتقد – بكل أدب: «مفهوم يا سيدي». وأعطاني استمارة طلب مني أن أملأها من أجل فتح حساب جاري، وطلب أن أرفق بالاستمارة جواز سفري وصورة لي.

سارعت لإيجاد مكان خال وملأت كل بيانات الاستمارة – بما في ذلك البيانات الدالة على وظيفة وجهة عمل صاحب الحساب في قطر. وألحقت بالاستمارة جواز سفري وصورة شخصية لي، وأعدت الأوراق كلها إلى الموظف. عندها أطلق الموظف نظرة سريعة على الاستمارة ومرفقاتها، وفكر لثوان قليلة، ثم عاد ليتطلع بي، وعاد ليراجع الاستمارة. هكذا حتى تمكن من اتخاذ قرار وطلب مني، بنفس الطريقة المعمول بها لدى الموظفين المحترفين، أن أجلس وأنتظر دعوته.

انخفض سقف توقعاتي قليلا، ولكني حاولت الحفاظ على تفاؤلي. إذ يجري الحديث هنا عن أكبر بنك في قطر، أي أنه سينجح بالتأكيد في مواجهة التحدي غير المتوقع الذي جاءه حتى الباب. وفي ظل عدم وجود خيار أفضل كثيرا، جلست وانتظرت في صبر، وأخذت أتأمل في الأحداث والمعاملات البنكية التي تجري من حولي، وكلما مر الوقت عبر التأمل في الأوراق والملصقات الإعلانية الخاصة بالبنك، والتي كانت تتضمن صورا لمديري البنك يساهمون في فعاليات ومناسبات اجتماعية.

مرت ساعة وأصابني اليأس تقريبا من احتمال أن أرى هذا الموظف ثانية، الذي اختفى كما لو أن الأرض انشقت وابتلعته. واقترب وقت الظهيرة الذي تتوقف فيه أنشطة البنك. وللمرة الثانية استحضرت التفاؤل كي يحل محل اليأس والريبة. وكنت متأهبا نفسيا تماما لمغادرة المقر الرئيسي للبنك الوطني القطري، لكن الشيء الوحيد الذي منعني من المغادرة هو ضرورة انتظار عودة هذا الموظف كي أستعيد جواز سفري منه.

وقبل لحظة من قراري بالنهوض كي أتوجه إلى النافذة الزجاجية لأطلب استعادة جواز سفري، حدثت مفاجأة لا تصدق، فقد ظهر موظف البنك. وكان واضحا من تعبيرات وجهه أن حجرا ثقيلا قد أزيل من فوق صدره. وأخبرني بوجه مشرق وبنبرة احتفالية بأنه قد تم بالفعل فتح حساب باسمي في بنك قطر الوطني، في الفرع الموجود بالطابق الأرضي من فندق شيراتون الدوحة، الذي بدأت منه رحلتي في ذلك اليوم. وإذا لم تكن هذه الأخبار الجيدة كافية، فإن الموظف بشرني أيضا بحصولي على خدمة خاصة وجديدة، غير متاحة في أي بنك، وبموجبها إذا وضعت مبلغا صغيرا في حسابي يمكنني أن أسحب ببطاقة الفيزا الخاصة بي مبالغ مالية من ماكينات النقود الآلية المنتشرة في أنحاء العاصمة (الدوحة). شكرت الموظف من أعماق قلبي على اهتمامه وأدبه وغادرت مقر بنك قطر الوطني يغمرني شعور بالإنجاز والرضا.

إسرائيل واليهودية

إذا بات مطلوبا من مواطن من النخبة في أية دولة عربية أن يشرح في جملة واحدة المشكلة الرئيسية لسكان العالم العربي مع إسرائيل، أعتقد أنه سيقول: «مواقف وسلوك إسرائيل في الصراع مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان». وإذا طولب بأن

يلخص ذلك كله في كلمة واحدة، يمكننا التخمين أنه سيقول «الاحتلال». وكان ذلك أول نتائج التعرض الدائم طوال سنوات طويلة للرسائل والدعاية التي تصف إسرائيل من جانب واحد بأنها دولة معادية ووحشية وإنها امسؤولة عن الصعوبات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط كله.

هذه الصورة التي رسخها الإعلام المكثف والديناميكي في العالم العربي، لم تكن شيئا مجردا أو نظريا، وإنما كانت أمرا حقيقيا وملموسا جدا، يمكن رؤيته بوضوح حيث يتجسد ويبرز على وجوه مشاهدي التليفزيون وقراء الصحف، عن طريق الصور التي يظهر فيها جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وهم يتصرفون بعنف تجاه مواطنين فلسطينيين، بالإضافة إلى رسوم كاريكاتيرية تصور إسرائيل كدولة شاذة منحرفة عن السلام وتحاصر الشعب الفلسطيني بصورة جماعية، وبرامج تليفزيونية تصور إسرائيل كدولة يحكمها متطرفون. يضاف إلى ذلك المقالات الافتتاحية بالصحف العربية التي تعرض إسرائيل كدولة توسعية تطمح إلى توسيع مساحتها في المنطقة، عبر تنفيذ عمليات وحشية وإرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

وفي نفس الوقت، كان يتم في كثير من الأحيان صورة مشوهة لطريقة الحياة في إسرائيل، ولكن دون ربط مباشر بالصراع الإسرائيلي العربي. وشاهدنا تجسيدًا بارزا لذلك في برامج موجهة من هذا النوع في إحدى السهرات على قناة التليفزيون القطري، فمع عرض البرنامج الذي تم تغييره لإظهار فسيفساء الحياة في إسرائيل، كان يظهر في الخلفية فقط صور «الحريديم» المتشددين دينيا في مستوطنة «بني باراك» والقدس أو صور العاهرات في مناطق الترفيه في تل أبيب. ولكن المتأمل بعمق أكبر في هذا الفيلم لن يجد أية إشارة إلى الديمقراطية الإسرائيلية أو التنوع الاجتماعي والثقافي للسكان.

وعلى خلفية الإعلام الموجه في وسائل الإعلام، لا ينبغي الاندهاش من الآراء السلبية إزاء إسرائيل والإسرائيليين عموماً، السائدة بين كثيرين في الدول العربية، ومن بينها قطر. يضاف إلى ذلك أنه في قطر مثل دول عربية أخرى في الخليج العربي، ينبغي أن نضيف إلى الدوافع التي تقف في مركز الانتقاد الموجه لإسرائيل الانحياز غير الموضوعي إلى جانب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، الذين شق بعضهم طريقا إلى دول الخليج منذ عام ١٩٤٨ (فقد عاش رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أبو مازن، مع أسرته في قطر لسنوات طويلة. ويضاف إلى ذلك الشعور الديني العميق إزاء الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، واستخدامها في إشعال نار التحريض ضد إسرائيل عن طريق إثارة عواطف المؤمنين في المساجد).

الصورة الإشكالية لإسرائيل في نظر كثير من القطريين، الموجودين في السلطة وبين المواطنين القطريين، هي المسؤول الأول عن تزايد المشاعر، التي انجذبت للانتقادات الداخلية على العلاقات التي تبلورت بين قطر وإسرائيل. ويمكن إدراك الوضع الصعب لإسرائيل في الرأي العام القطري من خلال استطلاع نادر للرأي أجري في مايو ١٩٩٧، أي بعد سنة من فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة – عندما نشرت صحيفة الوطن القطرية في عنوانها الرئيسي نتائج استطلاع عن العلاقات الرسمية مع إسرائيل. وجاءت النتيجة بأن ٩١٪ ممن شملهم الاستطلاع أعربوا عن تأييدهم لإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، في مقابل ٥٪ فقط اعترضوا على ذلك، و٤٪ امتنعوا عن الإدلاء بآرائهم. ومن بقية نتائج الاستطلاع ارتسمت صورة مشابهة. ٨٦٪ ممن شملهم الاستطلاع يؤيدون تجميد عاما في العلاقات بين قطر وإسرائيل، ٨٨٪ يؤيدون تفعيل الحصار التجاري العربي على إسرائيل، وأغلبية عظمى مشابهة تؤيد التأكيد على أن «عملية السلام لن

تعيد للعرب حقوقهم الكاملة».

هذه النتائج التي حركت الأمواج وأثارت اهتماما كبيرا في قطر، عبرت عن الأجواء الصعبة السائدة بين الجماهير تجاه إسرائيل، وجسدت الشكوك العميقة إزاء النوايا الإسرائيلية في عملية السلام ومحاولاتها إقامة علاقات طبيعية مع قطر. وكان إعلان ذلك بطبيعة الحال يزيد من صعوبة الأمور على مسؤولي السلطة القطريين الذين طلبوا دفع العلاقات في تلك الفترة. وقد بررت تلك النتائج حجم الحذر الذي ميز سياسة قطر تجاه إسرائيل، والتي تمت ترجمتها إلى تقدم تدريجي وبطيء للغاية – خطوتان إلى الأمام وخطوة للوراء – في مسيرة التطبيع بين الدولتين. وذلك لأن متخذي القرار كانوا يخشون من أن تعتبر الغالبية العظمى من الرأي العام تلك الخطوات العملية والتصريحات العلنية إزاء العلاقات مع إسرائيل شطحات بعيدة المدى أكثر من اللازم، بما يؤثر بالسلب على صورة النظام القطري الحاكم.

وكان أحد التحديات المركزية هو الجهد الدائم لتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام القطري. فتحولت محادثاتي ومحادثات زملائي مع مسؤولين رسميين ورجال أعمال قطريين في أحيان كثيرة إلى جهد متبادل للتغلب على الآراء السابقة والعمل على تنفيذ محاولة معقدة لجسر الهوة بين روايتين مختلفتين بدرجة واضحة عن الصراع الإسرائيلي العربي. وفي أغلب الحالات، كانت مثل هذه النقطة المركزية كانت كافية كي نفتح حديثا مع الآخرين لنصب فيه كل ما نستطيع من معلومات عن إسرائيل كي نحسن الصورة المحفورة في عقولهم، والتي نهلوها عبر سنوات من قراءة الصحف ومشاهدة التليفزيون. ومع ذلك كان يتبين أحيانا أن من الأفضل الامتناع أصلا عن الدخول في حقل الألغام الخاص بالصراع الإسرائيلي العربي،

وأن من الأفضل العثور على مجالات اهتمام مشترك أخرى، والحديث في أي موضوع آخر، من أجل محاولة كسر الحواجز القديمة التي زادت من صعوبة وجودة تعايش حقيقي. وبالفعل نجحنا أكثر من مرة في إيجاد طريق إلى قلوب الأشخاص الذين قابلناهم، وكان من بينهم من ابدوا استعدادهم للحفاظ على الانفتاح المطلوب لإعادة التفكير من جديد في مواقفهم تجاه إسرائيل وفقا للتطورات السياسية في عملية السلام.

ولكننا تأكدنا بسرعة من أن في قطر، كما في دول عربية أخرى، يسود في أوساط غير قليلة نهج يضرب بعرض الحائط كل محاولة لفتح حوار من هذا النوع. وهذ النهج الذي يمكن ملاحظته في كل فئات الشعب، خاصة بين المثقفين، يشبه الصخرة القاسية التي لا يمكن لأي طريق أن يعبر من خلالها. وتم التطرق إلى شرعية دولة إسرائيل في كثير من الحالات عبر إبداء عدم الاستعداد لقبول حق «الكيان الصهيوني» في الوجود – وهو المصطلح الذي يطلقه معارضو إسرائيل في الإعلام العربي- والقول بأنها أولا وقبل أي شيء غرس غريب في الشرق الأوسط. ويضاف إلى ذلك ادعاءات بأن إسرائيل تخدم المصالح الغربية، خاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. حتى أن جهود إسرائيل لدفع علاقاتها مع العالم العربي، بما في ذلك مع قطر، كان يتم ربطها أحيانا بمثل هذه الادعاءات كدليل على محاولة إسرائيل توسيع دوائر التأثير الغربية على العالمين العربي والإسلامي.

وخلال وقت بعثتنا في قطر فوجئنا أيضا باكتشاف ميل الكثيرين إلى الربط بين إسرائيل وما يصفونه بـ«اليهودية العالمية»، عبر ربطها بالتأثير الواسع للوبي اليهودي على الإدارة الأمريكية في واشنطن. وتم وصف إسرائيل واليهود أكثر من مرة في وسائل الإعلام المحلية بأنها «قوة مركزية للتأثير – بوسائل مالية وإعلامية دولية –

على الكثير من مجريات الأمور في العالم والشرق الأوسط. وقد سمعت أكثر من مرة من أناس في قطر انتقادات على «كبار الإعلاميين اليهود الذين ينجحون في فرض ما يريدون على جدول الأعمال الأمريكي»، أو عن «المخرجين اليهود في هوليوود الذين ينشرون ويروجون مشاعرهم المعادية للمسلمين والعرب بشكل دائم عن طريق أفلامهم». ومن ناحية أخرى كانت هناك تعبيرات متطرفة قصيرة أحيانا. فكان هناك رسم كاريكاتيري ذو ملامح معادية للسامية بشكل صارخ، تم نشره في صحيفة «الشرق» القطرية عام ١٩٩٧، لتجسد هذا الخط بصورة واضحة، تحت عنوان «الشرير هو الخنزير»، وظهرت إسرائيل فيه كخنزير يلبس تاجا وقبعة يهودية تقليدية فوق رأسه، ويرضع الحليب من «بزازة» مكتوب عليها «الولايات المتحدة».

وللأسف لم يكن ممكنا إلغاء مثل هذه الآراء كظواهر سلبية. فقد كانت المشاعر المعادية لإسرائيل ولليهود بارزة وسائدة ومنتشرة للغاية في العالم العربي والإسلامي، بما في ذلك بين سكان قطر. وهناك مثال على ذلك يتمثل في الشعبية الجارفة التي حظي بها الأديب الفرنسي روجيه جارودي، الشيوعي سابقا، والذي غير ديانته إلى الإسلام، في مختلف الدول العربية، بما في ذلك الدول التي توصف بأنها «معتدلة» مثل مصر. فقد أدين جارودي في فرنسا عام ١٩٩٨ بجريمة إنكار المحرقة اليهودية والتحريض على معاداة السامية، بعد أن نشر كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، والذي يصف المحرقة اليهودية بأنها «أسطورة صهيونية».

وفي قطر تم تشكيل لجنة خاصة لتأييد جارودي، وشارك فيها أدباء ومفكرون ومؤرخون وصحفيون، وكان مهمتها إثارة الرأي العام العالمي ضد ما وصفته بـ«الإرهاب الفكري الذي يجري ممارسته ضد المفكر الفرنسي». ولذلك في يناير

١٩٩٨ تم تنظيم مؤتمر لتكريم جرودي وإعلان تأييده، شارك فيه الكثيرون، وأقيم في فندق «شيراتون الدوحة»، في نفس الصالة التي جرى فيها قبل عدة شهور من ذلك المؤتمر الاقتصادي لتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان ذلك بالنسبة لنا كاسرائيليين في قطر، أمرا بالغ لصعوبة أن نرى هذه الجهود الكثيرة التي بذلها قطاع واسع من الشخصيات والمنظمات والمؤسسات القطرية – بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر ومركز شباب الدوحة – لتنظيم مؤتمر حاشد مخصص لإعطاء المنصة للتعبير عن أفكار معادية للسامية والإسرائيليين، بل ويحدث ذلك كله في نفس القاعة التي شهدت «مؤتمر الدوحة»، الذي كان يستهدف دفع السلام والتعايش في الشرق الأوسط.

وكان هذا الحدث الاحتفالي بجارودي والذي ذاعت أخباره في كل وسائل الإعلام القطرية، وتم بثه عبر القنوات الفضائية، استغله جارودي ليشعل التحريض بصورة متطرفة ضد إسرائيل ويعرضها كعدو للسلام والمنطقة. وأعرب جارودي عن شكره على هذا التأييد الذي وصله من قطر والذي يشجعه على الاستمرار في «كشف الزيف الصهيوني وأساطيرهم المبالغ فيها»، والتي تستهدف برأيه، «دفع سياسة الغزو والتوسع الصهيوني في الشرق الأوسط، التي تتطلع إلى تحقيق إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات». في هذا المؤتمر اتهم جارودي إسرائيل أيضا بأنها تبذل قصارى جهدها لزرع الخلافات بين الدول العربية واختلاق التوترات بين المسيحيين والمسلمين، وبين السنة والشيعة في المنطقة»، وحذر من سياسة الليكود قد تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة».

وكان من بين أبرز المتحدثين في المؤتمر، والذين أيدوا جارودي طبعا، الدكتور يوسف القرضاوي أهم عالم مسلم سني بالشريعة، والمعروف بمواقفه المتطرفة إزاء

إسرائيل. القرضاوي الذي يقيم منذ سنوات طويلة في قطر، ولكن تمتد صلاحيته وتأثيراته الدينية إلى كل أنحاء العالمين العربي والإسلامي، تعهد بضمان دعم العالم الإسلامي كله إلى جانب جارودي في صراعه مع الصهاينة وأكاذيبهم التي استغلوها لاحتلال الأرض ونفي الشعب الفلسطيني، وركز على الادعاء بأن إسرائيل اختلقت المحرقة اليهودية لإضفاء نوع من العدالة على احتلال الأراضي العربية، وهو الادعاء الذي يشكل حافزا وعاملا رئيسيا في إثبات عدم شرعية قيام إسرائيل. من جانبه توجه جارودي بالشكر على عبارات التأييد والدعم هذه وعلى التبرع المالي البالغ قدره ٥٠ ألف دولار، والذي حصل عليه خلال المؤتمر من قرينة رئيس الإمارات العربية المتحدة كمساعدة له في صراعه ضد الصهيونية».

هذه الصورة الشيطانية التي تم رسمها لإسرائيل لزعزعة أسس شرعية وجودها، كانت العائق الذي لا يمكن تجاهل حجمه، وهي الخط الوطيد الرابط بين إنكار المحرقة اليهودية وموجة العداء لإسرائيل ودفع الأجندة الخاصة بالمنظمات المتطرفة. كما ينبغي أن نضع في الاعتبار أن التحريض المتطرف يشوش أفكار الكثيرين بما في ذلك الشباب الذين لم يبلوروا مواقفهم بعد – ويحمل في طياته دافعا إلى المزيد من التشدد في مشاعر العداء لإسرائيل واليهود لدى الرأي العام.

وعندما نفحص الواقع الواسع علينا قبل أي شيء أن نمتنع عن رسم لوحة ذات بعد واحد للمجتمع العربي بصفة عامة، والقطري بصفة خاصة. ففي مقابل كل ذلك قابلنا وجوها متنوعة لقطر، فقابلنا أشخاصا كثيرون أبدوا انفتاحا جوهريا على إسرائيل. وسمعنا أكثر من مرة إشادة واضحة بالديمقراطية الإسرائيلية أو انجازات إسرائيل الاقتصادية أو الطبية والعلمية، مع التعبير عن الأمل بأن تتشكل الظروف التي يمكن فيها دفع مبادرات للتعاون المشترك بسهولة أكبر. كما لمسنا

اهتماما حقيقيا باليهودية وأحكامها، بما في ذلك السعي إلى إبراز منهج بديل لأولئك الذين يستغلون الدين لبث التحريض ضد أتباع الديانات الأخرى. وفي أحد الأحاديث مع مسؤول قطري، أراد أن يطلعني على رؤيته التاريخية، والتي تقول إن اليهود نالوا دوما الاحترام والتسامح في الدول الإسلامية، على عكس ما لاقوه في الدول المسيحية، والتي عانى فيها اليهود من الاضطهاد والتهديدات.

وبصفة شخصية، خلال فترة مكوثي في قطر شاهدت دلائل على انفتاح متزايد لجزء من السكان في قطر على الأديان والثقافات الأخرى في بيئة ما زال يسود فيها عدم التسامح الديني. وأنا بصفة خاصة، وبقية أفراد البعثة الإسرائيلية بصفة عامة، لم نواجه أية مشكلة في الحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا الإسرائيلية واليهودية. فعلى سبيل المثال، ورغم أن الجالية اليهودية في الدوحة كانت عبارة عن ٣ عائلات إسرائيلية فقط ممن كانوا يعملون بمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، وسيدة يهودية واحدة جاءت إلى قطر مع زوجها البريطاني الذي يعمل بصناعة النفط، إلا أننا حرصنا على الاحتفال بكل الأعياد اليهودية. وفي عيد الفصح أجرينا ليلة مشتركة للطقوس، وفي عيد المظلات دعونا أيضا أصدقاء غير يهود للجلوس معنا في الخيمة المزركشة التي نصبناها إلى جوار بيتنا. وكانت السعادة أكبر بصفة خاصة في عيد «البوريم» (اليهودي) الذي حضره الجميع متنكرين من أجل الاستماع إلى سفر إيستر (من العهد القديم). وكان الحفاظ على التراث اليهودي مهما جدا لأعضاء البعثة الإسرائيلية، وصعبا للأطفال الذين درسوا في مدارس مع أطفال من كل أنحاء العالم. وكان لذلك شعور خاص عند الاحتفال مع الزملاء في العمل ومع أصدقاء بالأعياد اليهودية في دولة إسلامية في شبه الجزيرة العربية، التي لم يكن بها أي حياة يهودية حتى ذلك الوقت.

ومع ذلك وعلى المستوى العام، لم يكن بالإمكان تجاهل حقيقة أن في العالم العربي والإسلامي جمهور كبير منفتح على الرسائل التي تدعو إلى إقصاء إسرائيل تماما، من حين إلى آخر أيضا كجزء من الصراع الواسع في العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية. وكان استطلاع الرأي الذي أشار إلى المعارضة انواسعة في الرأي العام القطري على إقامة أية علاقات مع إسرائيل، يدل على ذلك بصورة واضحة، ولكن يمكن أن ندرك ذلك أيضا من الشعبية التي تحظى بها التصريحات التي يطلقها زعماء متطرفون بالمنطقة، بما في ذلك أولئك الذين يشجعون العنف والإرهاب. وأحيانا يكون هناك ميل لإرجاع كل المشاكل إلى الصراع الإسرائيلي العربي، والاعتقاد بأنه عندما يتم التوصل إلى حلول لمشاكل التسوية الدائمة عبر المفوضات – وعلى رأسها الحدود واللاجئين والقدس – سوف تحل بقية المشاكل من تلقاء نفسها. ولكن اتضح لنا أن هناك عائقا آخر أكثر عمقا على طريق الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بالمنطقة. وكان الاستنتاج البارز من ذلك هو أنه إلى جانب الجهود السياسية لدفع السلام والتعايش مع الدول العربية، ينبغي استثمار المزيد من الجهود لعرض البديل الإعلامي والثقافي للتحريض المتطرف من أجل تغيير المواقف السلبية المتجذرة في الرأي العام ومن أجل تشجيع مزيد من التسامح تجاه إسرائيل واليهودية.

وفي الفترة التي تلت إقامة مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر، وفي الصيف القائظ من عام ١٩٩٦، كان علينا أن نواجه رغبة قطاع كبير من الجمهور في قطع العلاقات نهائيا مع إسرائيل. وفي ذلك السياق، وفي مقابل القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بعد قيام حكومة بنيامين نتنياهو والتي خصصت لإعادة ترتيب الصفوف خلف المواقف الداعية إلى مقاطعة إسرائيل وعزلها، اضطرت القيادة القطرية العليا إلى مواجهة الانتقاد اللاذع أيضا من مواطنيها بسبب إقامة علاقات مع إسرائيل. واستمر هذا النقد طوال فترة إقامتنا في قطر، الأمر الذي جعلها فترة مليئة بالتوتر

المستمر. فمن جانب كان هناك دائما معارضون بشدة لأي نوع من العلاقات الطبيعية مع إسرائيل، ومن جانب آخر كان هناك آخرون يرون هذه العلاقات أمرا إيجابيا، بوسعه أن يساعد في بث الأمل بشان مستقبل أفضل في الشرق الأوسط. ولم يكن الفريق الأول على استعداد لتحمل رؤية علم إسرائيل وهو يرفرف إلى جانب العلم القطري، بينما كان الفريق الثاني يرى في ذلك أمرا طبيعيا، يرمز إلى القدرة على أن يعيش هذا إلى جانب ذاك في ظل السلام. ولم يتم حسم هذا الجدل حتى يومنا هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يتطلب منا سنوات طويلة أخرى.